

Distr.: General
26 October 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البندهان 14 و 122 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 195/73 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يوافيها كل سنتين بتقرير عن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وعن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وأداء الترتيبات المؤسسية، وذلك بالاستناد إلى عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وهو أول تقرير يعد تنفيذاً لهذه الولاية وقد استند إلى إسهامات ومشاورات مستفيضة^(أ).

(أ) وردت إسهامات من 54 دولة عضواً ومنظمتين حكوميتين دوليتين و 16 من كيانات الأمم المتحدة و 9 من الجهات صاحبة المصلحة استجابة لمذكرة شفوية مؤرخة 15 أيار/مايو 2020 موجهة من منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. واستُكملت هذه المساهمات بمشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة، ومناقشات ثنائية مع كيانات الأمم المتحدة، ومعلومات داعمة وردت من المكاتب الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة والبعثات التابعة لها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق

241120 241120 20-14075 (A)



أولاً - مقدمة

1 - اعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعقود في مراكش بالمغرب، وأيدته الجمعية العامة في وقت لاحق في قرارها 195/73 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2018. ويضع هذا الاتفاق العالمي إطاراً تعاونياً لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك 10 مبادئ توجيهية شاملة و 23 هدفاً مشفوعة بإجراءات ذات صلة وعملية لتنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه، إضافة إلى توجيهات بشأن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة.

2 - وحسبما أوردته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، فإن التقديرات تشير إلى أن عدد المهاجرين الدوليين يناهز 272 مليون مهاجر. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ازدادت الهجرة تعقيداً، وهو ما يُعزى جزئياً إلى التغيرات السياسية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية التي شهدتها البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء⁽¹⁾. وفي هذا السياق، يقوم الاتفاق العالمي على الإقرار بأنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تنظم الهجرة بفعالية في غياب تعاون دولي فعال وقائم على المبادئ. ويضع الاتفاق العالمي نهجاً شاملاً جامعاً ولغةً مشتركة من أجل مناقشة مسائل الهجرة ويقدم أدوات لتنفيذ سياسات للهجرة مدارة جيداً.

3 - وفي هذا التقرير الذي يصدر بعد سنتين من اعتماد الاتفاق العالمي، ينظر الأمين العام أولاً فيما يعنيه تنفيذ هذا الاتفاق العالمي بالنسبة للمجتمع الدولي وفي الآليات التي أنشأتها الدول الأعضاء لتحقيق مبادئه التوجيهية الـ 10 وأهدافه الـ 23. ويولي ذلك تقييماً للأثر الذي أحدثه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المهاجرين، إلى جانب الإجراءات المحددة التي اتخذتها الحكومات وفقاً للاتفاق العالمي. وأخيراً، ينظر الأمين العام في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة وأداء الترتيبات المؤسسية.

4 - من الواضح أن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر شديد على تنقل البشر، لكنها أكدت في الوقت نفسه على الإسهامات العديدة التي يقدمها المهاجرون للمجتمعات من خلال عملهم في تقديم الخدمات الأساسية وخدمات الخط الأمامي. ومع إغلاق الكثير من البلدان حدودها والتباطؤ الشديد في حركة التنقل على الصعيد العالمي، أصبحت إمكانية تجاوز الاتفاق العالمي لهذه التحديات الجديدة واضحة من خلال مجموعة من ممارسات الدول. بيد أن هناك حالات أدت فيها التدابير التي اتخذتها الدول إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة والاعتداء على حقوق المهاجرين وكرامتهم، وكلفتهم حياتهم في بعض الأحيان⁽²⁾.

5 - وتنتهياً الآن أمام الحكومات فرصة للأخذ بزمام الأمور بعزم فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاق العالمي، وكفالة التطبيق المتسق لمبادئه التوجيهية وتلبية الاحتياجات المتغيرة للمهاجرين ومجتمعاتهم. ورغم توافر أسباب معقولة تدعو إلى التفاؤل، لا تزال هناك شواغل قائمة. ويبرز الأمين العام في هذا التقرير مجموعة واسعة من السياسات والمبادرات الرامية إلى تحسين الهجرة لصالح الجميع. وسيكون من الأهمية بمكان الاستفادة من هذه السياسات والمبادرات مع التصدي في الوقت نفسه للانتهاكات المستمرة

(1) انظر: <https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf>

(2) انظر: www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_people_on_the_move.pdf

لحقوق المهاجرين ورفاههم، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الإقليمية المقبلة التي سيتم فيها تقييم حالة تنفيذ الاتفاق العالمي. وتزداد هذه الأهمية على وجه الخصوص في سياق حالة من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الشديد يُحتمل في ظلها أن تصبح حياة الملايين من المهاجرين وأسرتهم وسبل عيشهم ومجتمعاتهم المحلية مهددة أكثر من أي وقت مضى.

6 - وعموماً، ينبغي التنويه بمدى اهتمام البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بالاتفاق العالمي وشروعها في الاعتماد عليه من أجل تعزيز سياسات الهجرة وحوكمتها والتعاون بشأنها. وفيما تعمل الدول والجهات الأخرى على تكثيف جهودها، ستتحو منظومة الأمم المتحدة منحى مماثلاً. وقد أحرز تقدم منذ إنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، حيث وُضع الأساس اللازم لتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على جميع المستويات في السنوات المقبلة.

ثانياً - ماذا يعني تنفيذ الاتفاق العالمي للمجتمع الدولي؟

7 - لم يأت الاتفاق العالمي من العدم؛ فمبادئه التوجيهية وأهدافه وإجراءاته متأصلة في التزامات ومبادئ راسخة وتستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقانون الدولي. ويركز الاتفاق العالمي على مسائل كانت دائماً مسائل محورية بالنسبة لتعزيز حوكمة الهجرة، ويسلط الضوء على مجالات لم تحظ حتى الآن بما يكفي من الاهتمام. ويعترف الاتفاق العالمي بعوامل مهمة تفض الهجرة، بما في ذلك تغيير المناخ، ويقترح اتخاذ إجراءات جماعية للتخفيف من آثار ذلك على المجتمعات الأكثر عرضة للخطر والأشخاص المتقنين.

8 - وعلى الرغم من أن الاتفاق العالمي يدعو إلى اعتماد نهج شامل جامع، فإن تنفيذه ليس عملية نموذجية تنطبق على جميع السياقات بل هي تختلف باختلاف ظروف كل دولة، وهذا واقع يعترف به الاتفاق صراحة. وسيكون السياق والتجارب والموارد عناصر أساسية. فعندما يتعلق الأمر بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يصبح إعطاء الأولوية للأهداف المتصلة بتغير المناخ والتدهور البيئي أمراً حيوياً. وفي البلدان التي لها جاليات شتات كبيرة، تكون الإجراءات التي تركز على التحويلات المالية وإمكانية الاعتراف بمعادلة المؤهلات واشتراكات الضمان الاجتماعي بالغة الأهمية.

9 - وليس لتنفيذ الاتفاق العالمي نطاق محدود. فأداء نُظم الهجرة يبلغ أفضل درجاته عندما تكون هذه النظم موضوع مناقشة مستمرة وتكون قادرة على التكيف مع الديناميات والاحتياجات والوقائع الجديدة. ولا يوجد مستوى موحد لتدفقات الهجرة في جميع أنحاء العالم. فالهجرة عملية ذات دينامية معقدة تستند إلى عوامل عديدة، منها العلاقات التاريخية والديمقراطية وأسواق العمل والاعتبارات الإنسانية واعتبارات حقوق الإنسان والجغرافيا. وإدماج المهاجرين ليس عملية ثابتة المعالم، بل هو سلسلة من التجارب الفردية والفريدة؛ كما أن الواقع الذي يعيشه المهاجرون يتطور باستمرار وأصبح من الضروري الاعتراف بدور المهاجرين أنفسهم بوصفهم فاعلين مستقلين، وباعتبارهم أفراداً مهمين لا غنى عنهم في المجتمع. وفي ضوء هذه الدينامية، تكون الإجراءات المحددة الهدف والاستعراضات المستمرة والشاملة للجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي وسيلة تتيح للحكومات تحسين سياساتها والاسترشاد بتجارب الدول الأخرى وخبرات المهاجرين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة وتكفل، في نهاية المطاف، هجرة آمنة ومنظمة ونظامية في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً - ما هي النهج التي اعتمدها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات في تنفيذ الاتفاق العالمي؟

10 - تختلف نهج تنفيذ الاتفاق العالمي. فقد اختارت بعض البلدان أن تدمج تدريجياً أهداف الاتفاق العالمي في التشريعات والسياسات والممارسات الجديدة. وهكذا يصبح الاتفاق العالمي أداة توجيهية، وهو ما يفضي إلى الاتساق مع التزاماته وإجراءاته وإعمالها. فعلى سبيل المثال، شرعت حكومة كندا منذ اعتماد الاتفاق العالمي في تنفيذ استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر، تضمنت عدداً من أهداف الاتفاق.

11 - وأنشأت بلدان أخرى آليات جديدة لتعزيز التنسيق من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي. فشكّلت سري لانكا آلية مشتركة بين الوزارات ستعاون مع الشبكة الوطنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل وضع استراتيجية لتنفيذ الاتفاق العالمي. وأجرت بنغلاديش حوارات مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحديد العوائق التي تعترض تنفيذها للاتفاق العالمي في المستقبل، والتي يستلزم التصدي لها اتخاذ تدابير قانونية جديدة أو تعزيز التدابير القائمة. وأنشأت كينيا آلية التنسيق الوطنية المعنية بالهجرة، وهي آلية تضم أيضاً جهات معنية غير حكومية. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة وحكومة العراق معاً على وضع استراتيجية وطنية للهجرة ستكون الأداة الرئيسية على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاق العالمي.

12 - وفي الأشهر التي تلت اعتماد الاتفاق العالمي، حددت حكومة البرتغال 97 إجراء تستند إلى أهداف الاتفاق العالمي الـ 23 وضمنتها في خطة تنفيذ وطنية. وفي اليونان، نفذت وزارة شؤون الهجرة واللجوء عملية مسح تهدف إلى الكشف عن الثغرات التي تعترض السياسات الوطنية مقارنة بالاتفاق العالمي، وأسفرت العملية عن تحديد تسعة أهداف ذات أولوية ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل.

13 - وللكيانات الإقليمية دور تضطلع به في هذا الصدد، حيث إنها تتيح للدول محفلاً لتبادل الآراء. وقد وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة عمل تتوخى نهج تنفيذ تسلسلياً، من المستوى القاري إلى الإقليمي ثم الوطني. واتخذت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حتى الآن خطوات لوضع خطة عمل إقليمية، في حين يعمل كل من زامبيا وكينيا على وضع خطة عمل وطنية.

14 - ويوفر الاتفاق العالمي للدول أداة تمكّنها من الوفاء على نحو أفضل بالتزاماتها القانونية بحماية جميع المهاجرين الأطفال والشباب وإدماجهم وتمكينهم بصرف النظر عن وضعهم. وكون مراعاة المسائل المتعلقة بالأطفال أحد المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي هو في حد ذاته إنجاز هام تجسّد بالفعل في المشاركة النشطة للأطفال والشباب بوصفهم أصحاب مصلحة رئيسيين في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه⁽³⁾.

15 - ولم يتحقق بعد بالكامل الوعد الذي التزم به في الاتفاق العالمي، وهو تجاوز النهج الضيق في التعامل مع الهجرة نحو نهج تعاوني بين الدول متعدد الأوجه وقائم على حقوق الإنسان. غير أن هناك بوادر واعدة على صعيد التعاون الإقليمي. فالمشروع المنفذ تحت عنوان "نحو نهج شمولي لحكومة هجرة العمالة وتنقلها في شمال أفريقيا" (مشروع THAMM)، على سبيل المثال، يهدف إلى الجمع بين بلدان منطقة

(3) انظر: www.unmgy.org/youth4migration.

شمال أفريقيا لكي تعمل معاً من أجل تعزيز التشريعات الوطنية ومعايير العمل. وهناك أمثلة أخرى كثيرة على جهود تولى زمام المبادرة فيها شركاء دوليون وقادتها شركات بين وكالات متعددة.

رابعاً - أثر مرض فيروس كورونا على تنفيذ الاتفاق العالمي

16 - كانت جائحة كوفيد-19 عاملاً معطلاً لتنفيذ الاتفاق العالمي، ولكنها وضعت البلدان في الآن ذاته على أرضية مشتركة. إذ أثبتت أن على جميع البلدان أن تبذل مزيداً من الجهد لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي، وكانت أيضاً عقبة عرقلت التقدم نحو تحقيقها. فعلى سبيل المثال، تأثر جمع البيانات المتعلقة بالهجرة (الهدف 1) تأثراً شديداً بالتدابير المتخذة لمواجهة الجائحة، ولا سيما ما أثر منها على عمليات التعداد الوطني التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2020.

17 - وفي العديد من البلدان، أدت ردود الفعل تجاه الجائحة إلى تكثيف الممارسات التي تضر بحقوق المهاجرين ورفاههم وكرامتهم (انظر A/HRC/45/30). كما أن السياسات أو الممارسات الإيجابية تُنفَّذ بالتوازي مع السياسات أو الممارسات الضارة أو لا تُنفَّذ إلا جزئياً، وهو ما يزيد من تعقيد العمليات المجراة لتقييم مدى النجاح في تنفيذ الاتفاق العالمي.

18 - ومع ذلك، أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية الاتفاق العالمي وفتحت آفاقاً جديدة أمام تنفيذه (انظر A/HRC/45/30). وياتت حكومات عديدة في جميع أنحاء العالم تعمل على تنفيذ تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19 تتماشى مع الاتفاق العالمي⁽⁴⁾. ولاحظت الجهات صاحبة المصلحة أن جهود الدعوة التي تقوم بها منذ بداية الجائحة تتسق مع الاتفاق العالمي في مجالات رئيسية.

19 - وأصبحت الدول تقبل بأهمية أن تُكفل للجميع إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بصرف النظر عن وضعهم فيما يتعلق بالهجرة (الهدف 15)، وهو ما اعترفت به السلطات المحلية منذ فترة طويلة. وزاد تقيس جائحة كوفيد-19 من التأكيد على أهمية تزويد المهاجرين بمعلومات موثوقة تتاح لهم في الوقت المناسب (الهدف 3). كما أدى الطابع المرن والمتغير لتدابير التصدي للجائحة إلى تبين الحاجة إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ فيما يتصل بعمليات الهجرة لما لذلك من أهمية في وقت تغلب عليه البلبلة الشديدة (الهدف 12).

20 - ففي تايلند، على سبيل المثال، عملت الحكومة مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية المحلية على توفير المعلومات للمهاجرين بشأن مكافحة العدوى للأمراض. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ حتى قبل تفشي الجائحة عددٌ من البوابات والمراكز الإعلامية الجديدة، بما في ذلك في أذربيجان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكازاخستان وليتوانيا. وتمت أيضاً إتاحة المعلومات الأساسية على نطاق أوسع في جميع البلدان⁽⁵⁾.

21 - وفي أوائل فترة تفشي الجائحة، أغلقت الحدود في جميع أنحاء العالم. ولئن كانت تدابير الإغلاق قد أثرت على العديد من الأشخاص، فقد تأثر المهاجرون بها بشكل خاص، وهو ما يؤكد أهمية توفير

(4) انظر: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/policy_brief-gcm_and_well_governed_migration_as_an_essential_element_of_effective_covid-19_response_1.pdf

(5) على سبيل المثال، ترجمة المعلومات الأساسية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى أكثر من عشرين لغة. انظر: www.iom.int/news/iom-informing-migrant-communities-italy-protection-covid-19

الحماية والدعم والمساعدة الفعّالة (الهدف 14). وعملت بعض الحكومات على إعادة مواطنيها المقيمين في الخارج، في حين ركّزت حكومات أخرى على تمديد التأشيرات لتجنب أن يقع المهاجرون المقيمون في بلدانها في حالات مخالفة غير مقصودة للقوانين. ولكن في بلدان أخرى عديدة، لا يستطيع المهاجرون الحصول على هذا الدعم ويظلون عالقين، فالحدود مغلقة والترتيبات الثنائية والإقليمية غائبة أو متوقفة. وأصبحت الحاجة ملحةً إلى زيادة التعاون عبر الحدود (الهدف 11)، بما في ذلك إدماج الشواغل المتعلقة بالصحة العامة في جهود إدارة الحدود على أساس من احترام الحقوق⁽⁶⁾.

22 - ويقدم الاتفاق العالمي التوجيه بشأن كيفية تلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص الذين تقطعت بهم السبل، بدءاً من إمكانية الحصول على الخدمات (الهدف 15) وحتى ضمان العودة الآمنة والكرامة وإعادة الإدماج بشكل مستدام (الهدف 21). وفي حين علّقت بعض الدول عمليات إعادة بسبب الظروف غير الآمنة، بذلت دول أخرى جهودها لكفالة حصول العائدين أو الأشخاص الذين تم ترحيلهم على الدعم عند عودتهم، بما في ذلك إجراء الفحوص الطبية واستقبال الأشخاص الذين سيعزلون أنفسهم أو سيوضعون في الحجر الصحي وإيواؤهم بشكل لائق وتقديم دعم أوسع نطاقاً من أجل إعادة الإدماج. بيد أن الحال لم يكن كذلك في جميع السياقات، وهناك شواغل متزايدة في جميع المناطق بشأن عمليات إعادة القسرية التي تتم دون مراعاة الأصول القانونية، بما في ذلك إعادة الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم والإعادة إلى بلدان تفتقر إلى البنى التحتية الصحية الكافية مما يزيد من خطر إصابة العائدين بكوفيد-19، إلى جانب الحالات العديدة التي يتعرض فيها العائدون للعنف والوصم والتمييز⁽⁷⁾.

23 - وبالنظر إلى ارتفاع خطر الإصابة في الأماكن المكتظة، ازدادت أهمية مجالات أخرى تناولها الاتفاق العالمي، ولا سيما ما يتعلق منها بوقف تدابير احتجاز المهاجرين وإطلاق سراح المهاجرين خلال الجائحة (تمشياً مع الهدف 13). ويسلط ذلك الضوء على ممارسات جيدة جديدة ينبغي محاكاتها.

24 - ومن المتوقع أن يكون للركود الاقتصادي العالمي أثر خطير في المستقبل على العمال المهاجرين: فالبطالة، والاستبعاد الاجتماعي، وتحديات التنمية البشرية، وتراجع التحويلات المالية، وتصادد الخطاب التمييزي والإجراءات التي تحط من قدر المهاجرين تُعتبر كلها مخاطر حقيقية. وتشير التجارب السابقة إلى أن المهاجرين أشد تضرراً قياساً بالمواطنين وليس لديهم بالمقارنة معهم ما يكفي من الموارد الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل لهم الصمود في فترات مطولة من الإغلاق والبطالة. وعادة ما يكون المهاجرون أكبر عدداً في أكثر قطاعات العمالة هشاشة، كما أن خصائص الركود المرتبط تحديداً بالشواغل الصحية تعني أن المهاجرات اللواتي يشتغلن بالعمل المنزلي، ويقدر عددهن بـ 8,5 ملايين امرأة، قد يتضررن بشكل غير متناسب من الأوضاع⁽⁸⁾. وكثيراً ما تستبعد الدول المهاجرين من نظم الحماية الاجتماعية وتدابير التحفيز الاقتصادي. وبالنسبة للعمال المهاجرين، قد يعني الاستغناء عنهم فقدان الدخل أو السكن أو الوضع من حيث الهجرة، والإعادة المبكرة أو احتمال أن تقطع بهم السبل. وفي سياق الاضطراب الواسع النطاق في

(6) انظر: www.iom.int/sites/default/files/documents/issue_brief_cross-border_human_mobility.pdf.

(7) انظر: <https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/arabic.pdf>.

(8) انظر: www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/guidance-note-impacts-of-the-covid-19-pandemic-on-women-migrant-workers-en.pdf?la=en&vs=227.

التعليم، يواجه 33 مليون طفل مهاجر في العالم تحديات خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في التعلم عن بُعد، وتُعزى هذه التحديات إلى الفجوة الرقمية والحواجر اللغوية ومحدودية توافر دعم يتناسب مع كل حالة.

25 - ومن مخاطر الجائحة انخفاض المساهمات المالية للمهاجرين في ظل الضغوط المتضاربة التي تتجلى في تراجع دخل المهاجرين وزيادة احتياجات أفراد الأسرة في الوطن⁽⁹⁾، مع احتمال تعرض المهاجرين لمخاطر أشد⁽¹⁰⁾. ويواجه الأطفال المعالون الذين يعيشون في البلدان الأصلية للمهاجرين خطر الوقوع مجدداً في براثن الفقر أو اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الضارة مثل عمل الأطفال أو زواج الأطفال⁽¹¹⁾. ويتوقع البنك الدولي أن ينخفض تدفق التحويلات المالية في عام 2020 بنسبة 20 في المائة تقريباً بسبب الجائحة⁽¹²⁾، على الرغم من ورود تقارير تفيد بزيادة هذه التحويلات إلى بعض البلدان.

26 - وقد حدّدت بعض الدول وكيانات تابعة للأمم المتحدة وجهات معنية أخرى بالفعل بعض الآثار السلبية على المهاجرين، ومنها تفاقم مخاطر الاستغلال، وهي تعمل على إيجاد سبل لمواجهةها، بما في ذلك سبل لضمان التوظيف المنصف والأخلاقي (الهدف 6) والحدّ من الحاجة إلى تهريب المهاجرين والتقليل من وقوع هذه الحالات (الهدف 9) وتخفيف خطر الاتجار بالبشر (الهدف 10) والحد من التمييز ضد العمال المهاجرين وغيرهم من السكان المتقنين (الهدف 17)⁽¹³⁾.

27 - وسلطت منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة الضوء على ضرورة الاستعداد لعودة أعداد كبيرة من المهاجرين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام (الهدف 21)⁽¹⁴⁾، وأكد كثيرون في منظومة الأمم المتحدة على أهمية إتاحة تدابير الحماية الاجتماعية لجميع العمال المهاجرين وأسرتهم وتيسير حصولهم عليها، بغض النظر عن وضعهم⁽¹⁵⁾. وفي حين يتخذ أرباب العمل قرارات طويلة الأجل بشأن القوة العاملة التي يستخدمونها، من المتوقع أن تزداد حدة الآثار التي تمس المهاجرين. لكن الجائحة سلطت الضوء كذلك على قيمة العمالة المهاجرة وحوّلت الحوار في بعض الأوساط من الجدل بين العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى حوار يركّز على العمال الأساسيين.

(9) انظر: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/policy_brief-remittances_in_the_time_of_covid-19.pdf

(10) انظر: www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/guidance-note-impacts-of-the-covid-19-pandemic-on-women-migrant-workers-en.pdf?la=en&vs=227

(11) انظر: www.cgdev.org/blog/migrant-remittances-will-plummet-here-what-means-global-development

(12) انظر: www.worldbank.org/en/news/video/2020/07/17/expert-answers-what-has-covid-19-meant-for-migrants-and-remittances

(13) انظر: www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_people_on_the_move.pdf

(14) انظر: www.ilo.org/ و www.iom.int/sites/default/files/documents/05112020_lhd_covid_issue_brief_0.pdf و www.wcms5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_743268.pdf

(15) انظر، على سبيل المثال، www.iom.int/sites/default/files/institutional_statement_covid19_28052020.pdf

خامسا - ما هي أوجه التقدم المحرز التي يمكن تبينها؟

28 - يركز الأمين العام في هذا الفرع على المبادرات المتخذة على مستوى الدول لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي الـ 23 استنادا إلى خمس مسائل مواضيعية تتوافق مع النهج الشامل الجامع.

ألف - تعزيز الاستناد إلى الحقائق والبيانات في الخطاب والسياسة العامة والتخطيط في مجال الهجرة

29 - أبرزت جميع الدول تقريبا فيما أوردته من إسهامات لإعداد هذا التقرير مشاركتها في المحافل الدولية (الهدف 23) مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمنتدى العالمي للمعنيين بالهجرة والتنمية لعامي 2019 و 2020، اللذين ترأستهما إكوادور والإمارات العربية المتحدة، على التوالي، والحوار الدولي السنوي بشأن الهجرة والعمليات التشارورية الإقليمية بشأن الهجرة التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة، وذلك كدليل على جهود التعاون والشراكة. وعزز الاتفاق العالمي أيضا التزام الجمعية العامة بالتعاون، وذلك من خلال تنظيم دورة مقبلة لمنتدى استعراض الهجرة الدولية الذي يُعقد كل أربع سنوات لاستعراض التقدم المحرز استرشادا بالاستعراضات الإقليمية.

30 - وهناك مؤشرات على أن الاتفاق العالمي كان له أثر تراكمي من حيث التعاون الرسمي وغير الرسمي. فبعد نشر الموجز السياساتي للأمين العام المعنون "كوفيد-19 والأشخاص المتقنون" على سبيل المثال، انضمت 103 دول إلى بيان يؤيد توصياته⁽¹⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت حتى الآن 14 دولة عضوا بأن تصبح "نصيرة" للاتفاق العالمي⁽¹⁷⁾. وسوف تتعاون هذه الدول مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في تعزيز أفضل الممارسات والتبادل بين الأقران ومواصلة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي. كما حشدت آلية العُمد التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية⁽¹⁸⁾ تعهدات من المدن التزم فيها بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق العالمي.

31 - وأسفرت المحافل التي تعتمد النهج الشامل للمجتمع بأسره عن حوارات بناءة يمكن فيها فض الاشتباك بين المسائل السياسية وشؤون السياسة وتعزيز محفزات الإصلاح على الصعيد الوطني والترويج للتعاون الدولي، وذلك بشكل عام أو في مسائل محددة وانطلاقا من بدائل الاحتجاز وحتى مسائل إعادة وإعادة الإدماج. وتشمل هذه الحوارات اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين تعقدها اللجنة الدولية للصليب الأحمر⁽¹⁹⁾، وأوجه تعاون بين منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة والمجلس الأوروبي المعني باللجئين والمنفيين وعدد من المنظمات الأخرى، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل مناقشة تنفيذ الاتحاد الأوروبي للاتفاق العالمي (والاتفاق العالمي بشأن

(16) انظر: www.un.int/philippines/statements_speeches/joint-statement-impact-covid-19-migrants:
text=Excellency%2C&text=The%20statement%20welcomes%20your%20report,economies%20he:~
avily%20dependent%20on%20remittances

(17) إثيوبيا، وإندونيسيا، والبرتغال، وبنغلاديش، وتايلند، والسلفادور، والسنغال، وغانا، وغينيا بيساو، والفلبين، وكندا، والمغرب، والمكسيك، ونيبال.

(18) يشترك في توجيه أعماله مجلس العُمد المعني بالهجرة، ومنظمة "المدن والحكومات المحلية المتحدة"، والمنظمة الدولية للهجرة.

(19) انظر: www.redcross.org.uk/-/media/documents/about-us/what-we-do/policy-into-practice-global-compact-migration.pdf

اللاجئين)⁽²⁰⁾. واشترك مركز البحوث المعني بالهجرة الدولية وشبكة النساء في سياق الهجرة وجهات أخرى مع حكومة كندا من أجل إطلاق مركز يُعنى بالشؤون الجنسانية في إطار الاتفاق العالمي.

32 - وتشمل الجهود التعاونية المبذولة في مجال تعزيز الاستناد إلى الوقائع والبيانات في الخطاب والسياسة العامة والتخطيط إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية في المغرب. وفي السياق ذاته، استضافت حكومة مصر، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي، المنتدى الدولي الثاني بشأن إحصاءات الهجرة الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2020⁽²¹⁾. وفي آذار/مارس 2020، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التحالف الدولي المعني بالبيانات المتعلقة بالأطفال المتقلبين⁽²²⁾، في حين أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مرصد الأمم المتحدة المعني بتهرب المهاجرين في عام 2019.

33 - ووضعت حكومة السويد برنامجاً إقليمياً لتحسين إحصاءات الهجرة في أفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة. ويجري استكمال هذه النهج الشاملة بجهود وطنية منها على سبيل المثال إنشاء مركز المعلومات والإدارة المتعلقة بالهجرة في مالي.

34 - ويمثل الهدف 17 - مكافحة التمييز ضد المهاجرين - مبدأً أساسياً تقوم عليه حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين. وتعمل العديد من الحكومات على قمع حالات التمييز، لكن العنصرية وكرهية الأجانب يمكن أن تكونا متوغلتين في عمق النظام المؤسسي وهما في الغالب نتاج تحيز مجتمعي غير واعٍ لا ينتفي مع ذلك ضرره. ومن خلال الإجراءات التي يقترحها الاتفاق العالمي، تتوافر للحكومات فرصة لكي تكون قدوة يحتذى بها، فتقتلع جذور التمييز من سياساتها وإجراءاتها وخدماتها وتتواصل بشأن الهجرة بطريقة تحدّ من شواغل المهاجرين الوافدين أو المقيمين وتشجع على الاندماج.

35 - ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات منسقة، لا سيما وأن المهاجرين يواجهون سلوكاً تتزايد فيه حدة العنصرية وكرهية الأجانب، وهو ما وصفته المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب بأنه سلوك "غير مبرر وغير مقبول ويتعارض مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان"⁽²³⁾. وقد نظمت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان حملات توعية بشأن الهجرة وحقوق الإنسان. وأطلقت حكومة كندا حملة اتصالات بعنوان "ImmigrationMatters" (الهجرة مهمة) تسعى إلى إبراز إسهامات المهاجرين داخل مجتمعاتهم. وقادت كندا أيضاً عملية وضع دليل للتواصل أُعلن عنه رسمياً أثناء انعقاد المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام 2020، وهو دليل يهدف إلى مساعدة الحكومات والمجتمع المدني والأعمال التجارية على صياغة

(20) انظر: <https://picum.org/wp-content/uploads/2019/02/GCR-and-GCM-joint-event-report-1.pdf>

(21) انظر: www.iom.int/ifms/sites/ifms/files/IFMSOutcomeDocument-V2.pdf

(22) انظر: <https://data.unicef.org/resources/international-data-alliance-for-children-on-the-move/>

(23) انظر: <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25739&LangID=A>

خطاب متوازن بشأن الهجرة⁽²⁴⁾. وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مبادرة لإعادة صياغة الخطاب والتواصل الجماهيري بحيث يتمحوران حول الهجرة القائمة على حقوق الإنسان⁽²⁵⁾.

باء - حماية سلامة المهاجرين ورفاههم، بما في ذلك عن طريق معالجة العوامل المسببة للهجرة والتخفيف من حدة حالات الهشاشة في سياقها

36 - إن التقليل إلى أدنى حد ممكن من العوامل السلبية المسببة للهجرة - على النحو المبين في الهدف 2⁽²⁶⁾ - يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهكذا، فإن العديد من الأنشطة الحكومية الرامية إلى التصدي لهذه العوامل ترتبط بإجراءات وبرامج أخرى أوسع نطاقاً.

37 - ويدعو الهدف 2 أيضاً إلى تعزيز الآليات اللازمة لاستباق المخاطر والتهديدات التي قد تتسبب في حركات الهجرة أو تؤثر عليها. غير أنه منذ اعتماد الاتفاق العالمي، غادر الناس بلدانهم الأصلية بأعداد كبيرة بسبب مجموعة متنوعة من الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية.

38 - وتشير الإسهامات الواردة من الدول إلى أن الهجرة أصبحت من الاعتبارات التي تحظى باهتمام متزايد في البرمجة الإنمائية. فقد عمدت عدة بلدان، منها أيرلندا والدانمرك والعراق وقيرغيزستان وموريتانيا، إلى إدماج الاتفاق العالمي وأهداف التنمية المستدامة في سياساتها الوطنية للهجرة وغيرها من الوثائق التوجيهية. أما حكومة السويد، فهي ترى في الاتفاق العالمي امتداداً لخطة عام 2030، وعلى وجه الخصوص امتداداً للغاية 7 المشمولة بالهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على وضع إطار جديد للنتائج الاستراتيجية يراد به إجراء مسح منسق لأهداف التنمية المستدامة والاتفاق العالمي وكذلك الأنشطة والأولويات التنظيمية الأوسع نطاقاً من أجل تيسير الإبلاغ على أساس الأهداف المذكورة والاتفاق العالمي. وعلاوة على ذلك، يركز تقرير الهجرة في أفريقيا، الذي اشتركت في نشره مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة، على دور الهجرة كمحرك للتجارة والابتكار والعمالة ويقر بالأثر الإيجابي الذي يُحدثه التنقل بالنسبة للمهاجرين وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية⁽²⁷⁾.

39 - وهناك فرصة ثمينة للعمل بمزيد من المنهجية على استكشاف أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته، مع الإقرار بالانتقادات الموجهة للبرامج التي يتمثل هدفها الوحيد في الحد من تدفقات الهجرة والقائلة بأنها قد تأتي بنتائج عكسية⁽²⁸⁾ وتتعارض مع أهداف سياساتية أخرى.

40 - ومن المستجدات الرئيسية التي جاء بها الاتفاق العالمي الإدماج الشامل لمسائل التدهور البيئي والكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ بوصفها دوافع للهجرة المعاصرة، إضافة إلى التفاعل المعقد بين الدوافع

(24) انظر: www.imap-migration.org/narrative/publications/shaping-public-narrative-migration-and-migrants-guide-promoting-balanced

(25) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/SevenKeyElements.pdf

(26) انظر قرار الجمعية العامة 195/73، المرفق، الفقرة 18 (ب).

(27) IOM, Africa Migration Report: Challenging the Narrative (Addis Ababa, 2020).

(28) انظر على سبيل المثال: Susan Fratzke and Brian Salant, "Moving beyond 'root causes': the complicated relationship between development and migration", *Towards a Migration for Compact Global a relationship between development and migration*, *Towards a Perspective*, No. 2 (January 2018) *Development*.

البيئية والعوامل السياسية والاقتصادية والديمقراطية (الهدف 2، وكذلك الهدف 5). وقبل اعتماد الاتفاق العالمي، كان عدد من البلدان قد أدرج اعتبارات تغير المناخ في سياساته الوطنية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك أوغندا وبوتسوانا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفرنسا، في حين صاغت بلدان أخرى مثل فانواتو ونيبال سياساتٍ تركّز على التنقل البشري الناجم عن عوامل بيئية⁽²⁹⁾. وتعكف بيرو حالياً على وضع خطة عمل وطنية تعالج تحديداً دوافع الهجرة المتصلة بالمناخ. وتعمل بلير على إدماج التنقل البشري وعملية إعادة التوطين المخطط لها في استراتيجيتها المناخية. وأدمجت غواتيمالا في الصيغة المنقحة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2019 فرعاً بشأن التنقل البشري يتضمن التزامات ملموسة. وقادت حكومة فرنسا في إطار المنصة المعنية بالتهديد الناتج عن الكوارث مشاريع تنفذ في المحيط الهادئ وغرب أفريقيا (وبشكل متزايد في شرقها). وهناك حاجة ملحة للتصدي لأشد آثار التغير البيئي وطأة على المجتمعات المحلية الضعيفة.

41 - وجارٍ أيضاً اتخاذ إجراءات لتعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي على نحو يراعي المنظور الجنساني. فقد عملت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على كفالة مشاركة العاملات المهاجرات في المشاورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ودعمت مشروعاً في النيجر يهدف إلى ضمان حماية المهاجرات من الاعتداء. وتلتزم كندا بإدارات حكومتها الاتحادية باستعراض السياسات والتشريعات والبرامج الجديدة من منظور جنساني، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهجرة. وعلى الصعيد المحلي، تشارك بروكسل، وغوتنبرغ بالسويد، ومدينة لوكسمبورغ، وميلانو بإيطاليا، وروما في مشروع "مدن المساواة" (Equal(c)ity) الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة بهدف منع العنف الجنساني في مجتمعات المهاجرين وتعزيز الدعم المقدم للناجيات والناجين.

42 - وفي حين ترتفع معدلات الوفيات بين الرجال بسبب الإصابة بكوفيد-19، فإن آثار الجائحة على النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بمن فيهم المهاجرون، يمكن أن تكون قاسية، حيث تؤدي الزيادة في حالات العنف العائلي⁽³⁰⁾ إلى إعادة تخصيص الموارد لمجالات أخرى غير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وهوة اللامساواة بين الجنسين هذه الآخذة في الاتساع نتيجة لكوفيد-19 تجعل اتباع نهج قائم على الحقوق ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالهجرة ضرورياً أكثر من أي وقت.

43 - ويتوافق الحد من أوجه الضعف التي يواجهها المهاجرون تحديداً مع عدد من أهداف الاتفاق العالمي، وهناك أمثلة عديدة على الابتكار في جهود معالجة حالات الضعف.

44 - فبعض الحكومات تدير منازل آمنة لمواطنيها المقيمين في بلدان أخرى، مثل المهاجرات اللاتي يجبرن على ترك عملهن. وكينيا بصدد بدء تشغيل مأوى يستقبل ضحايا الاتجار. وتعاونت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مع الجهات صاحبة المصلحة لوضع مبادرة رائدة يراد بها إعطاء الأولوية لتسوية قضايا النساء المستضعفات اللواتي يُحتجزن في مراكز احتجاز المهاجرين. ووضعت حكومة الأردن،

(29) انظر: <https://unfccc.int/sites/default/files/resource/20180917%20WIM%20TFD%20I.1%20Output%20final.pdf>

(30) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/COVID-19_and_Womens_Human_Rights.pdf و www.ohchr.org/Documents/Issues/LGBT/LGBTpeople.pdf

بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، إطاراً اجتماعياً- اقتصادياً للتصدي لكوفيد-19 يقر بضرورة معالجة أوجه الضعف التي تجعل العمال المهاجرين عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد.

45 - وفي كل عام، تُزهِق أرواح العديد من المهاجرين واللاجئين أو تنقطع أخبارهم، إما أثناء رحلتهم على طريق الهجرة أو اللجوء أو عند وصولهم إلى وجهتهم. فالطرق البحرية - سواء عبر وسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا أو عبر خليج عدن إلى الشرق الأوسط أو عبر بحر أندمان باتجاه ماليزيا وإندونيسيا - تتسم بخطورتها الشديدة. والتقارير المتعلقة بالمفقودين والقتلى، من أمريكا الوسطى إلى الصحراء الكبرى، تسلط الضوء على المجازفة الكبيرة التي يرتضيها الأفراد في سبيل مغادرة بلدانهم. ولا تحظى ضرورة إنقاذ الأرواح بالأولوية التي تستحقها، على الرغم من التعهد بذلك في الاتفاق العالمي (الهدف 8)⁽³¹⁾.

46 - وقد أتت جائحة كوفيد-19 لتزيد هذه الصورة قتامة. فتقديرات المنظمة الدولية للهجرة تشير إلى أن العدد الإجمالي للمهاجرين الذين تأثرت تنقلاتهم المقررة بالأزمة خلال أشهرها الأولى - بمن فيهم أولئك الذين تقطعت بهم السبل - يصل إلى حوالي 2,7 مليون شخص⁽³²⁾. وهذا الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف 12 المتعلق بالحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ في إجراءات التقييم والفرز، وبالهدف 7 المتعلق بأوجه الضعف، والهدف 13 المتعلق بالاحتجاز.

47 - واستغلت بعض الدول الجائحة لتبرير الاستخدام المتزايد والتمييزي لاحتجاز المهاجرين وترحيلهم دون مراعاة الأصول القانونية. وفي عدد من الحالات، قامت بعض الدول بتكليف سياساتها وممارساتها للحد من احتجاز المهاجرين أو الامتناع عنه أثناء الجائحة عن طريق اعتماد وسائل بديلة تتماشى مع توجيهات شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بشأن هذه المسألة، وكان ذلك في الغالب بفضل جهود الدعوة السريعة التي بذلتها جهات المجتمع المدني الفاعلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أو نتيجة لإجراءات قضائية⁽³³⁾. ومن البلدان التي اتخذت هذا النهج إسبانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة والمكسيك والنرويج واليابان.

48 - وقبل نقشي جائحة كوفيد-19، كانت حكومة المملكة المتحدة قد دشنت عدة برامج رائدة لاختبار بدائل لاحتجاز المهاجرين، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأنشأت حكومة تايلند إطاراً مشتركاً بين الوزارات من أجل تطبيق بدائل لاحتجاز الأطفال المهاجرين، بالشراكة مع المجتمع المدني واليونيسف، فأقامت بذلك صلةً عملية بين قانون الهجرة وقانون حماية الطفل⁽³⁴⁾. وعلى نطاق أوسع، وضعت اليونيسف مع التحالف الدولي المعني بالاحتجاز منصة التعلم من الأقران المشتركة بين المناطق والمعنية بدائل احتجاز الأطفال المهاجرين، التي تهدف إلى دعم الدول في التصدي للتحديات العملية التي تواجهها عند إرساء بدائل لاحتجاز الأطفال المهاجرين. ومنذ عام 2018، نُظمت عدة مناسبات إقليمية للتعلم

(31) انظر: <https://missingmigrants.iom.int/>

(32) انظر: www.iom.int/sites/default/files/documents/issue_brief_return_task_force.pdf

(33) انظر: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/un_network_on_migration_wg_atd_.policy_brief_covid-19_and_immigration_detention_0.pdf

(34) انظر: www.nsc.go.th/?p=2300

من الأقران⁽³⁵⁾. وثمة حاجة إلى الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية والعمل على استدامتها، وإلى إعطاء الأولوية لبدائل للاحتجاز غير سالبة للحرية تتسم بطابع مجتمعي (الهدف 13).

جيم - معالجة الهجرة غير النظامية بسبل منها إدارة الحدود ومكافحة الجريمة عبر الوطنية

49 - مع انخفاض حركة التنقل العالمية انخفاضاً كبيراً في معظم عام 2020، اضطر العالم إلى النظر في إدارة الحدود والتنقل والأمن من خلال منظور مشترك يركّز على الصحة العامة. وأصبحت المخاطر التي يتعرض لها المسافرون بصورة غير نظامية، ولا سيما من يسافرون مكرهين أو تحت ضغط التهديد، مخاطر واضحة بجلاء.

50 - والقانون الدولي المتعلق بالاتجار بالأشخاص مستقر وقد أكسبه الاتفاق العالمي زخماً إضافياً (الهدف 10). وتشمل الأمثلة على الإجراءات المتخذة في هذا الصدد التخطيط لاعتماد قوانين جديدة في فنلندا لمعاونة السلطات البلدية على مساعدة ضحايا الاتجار وإنشاء جهة تنسيق حكومية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وثمة بلدان أخرى، ولا سيما صربيا ومصر، أنشأت ملاجئ لضحايا الاتجار بالأشخاص، وهي تعمل حالياً على تعزيز الإجراءات والقدرات اللازمة لتحديد الحالات وإدارتها. وفي فيرغيزستان، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حملة توعية على نطاق البلد بالشراكة مع النظراء الوطنيين والمجتمع المدني.

51 - وتعكف حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات على تحديث استراتيجيتها الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريبهم على حد سواء، بما في ذلك وضع آليات لحمايتهم. أما موريتانيا فقد نقحت قوانينها المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص بما يتماشى مع الاتفاق العالمي. وعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع المدعين العامين في أمريكا اللاتينية على تعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص وتهريبهم، وقدم المساعدة التقنية إلى نيبال وعدد من بلدان غرب ووسط أفريقيا من أجل مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية.

52 - وتقتضي الإدارة الجيدة للحدود (الهدف 11)، التي يراد بها تيسير التنقل الآمن والنظامي وحماية حقوق المهاجرين بغض النظر عن وضعهم، تدريب الموظفين الحكوميين على حقوق الإنسان والمعايير ذات الصلة وأن تكون البنى التحتية قادرة على إدارة حركات تنقل متشعبة وشديدة التواتر بما يتفق مع القانون الدولي. وقد عملت حكومة كندا مع المنظمة الدولية للهجرة على توفير تدريب على التحقق من الوثائق لموظفي الحدود المنتمين إلى 18 بلداً في نصف الكرة الغربي. وساهمت حكومة الدانمرك في مشاريع مفوضية حقوق الإنسان وجهودها في مجال بناء القدرات لتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان في إدارة شؤون الحدود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

53 - ومع شروع عدة دول في إعادة فتح حدودها الدولية تدريجياً، فُرِضت شروط صحية إضافية على الراغبين في السفر، مما زاد من الحاجة إلى إجراء تقييمات واختبارات وفحوصات صحية للكشف عن كوفيد-19 وفقاً للوائح الصحية الدولية⁽³⁶⁾. وبدأت كمبوديا، بدعم من منظمة الصحة العالمية، في إجراء عمليات

(35) انظر: <https://idcoalition.org/wp-content/uploads/2020/02/Platform-Brochure-2020-FINAL.pdf>

(36) انظر: <https://www.who.int/ar/publications/i/item/9789241580496>

فحص على الحدود وفرضت الحجر الصحي على الذين تظهر عليهم أعراض المرض وتابعت حالة العائدين، وعملت بالتوازي مع ذلك مع قطاعات متعددة لضمان القدر الكافي من التواصل.

54 - وأصبحت مسائل أكثر تقنية وردت في الاتفاق العالمي مسائل ملحة، مع إغلاق الحدود بسبب كوفيد-19 وما صاحب ذلك من تعليق للعمل بقواعد السفر العادية. وهذا التدبير يسبغ على الإجراءات الرامية إلى تعزيز الحماية والمساعدة القنصلية (الهدف 14) أهمية خاصة. فعلى سبيل المثال، زادت كينيا عدد الملحقين المعنيين بالهجرة في سفاراتها في جميع أنحاء العالم.

55 - وظهرت أيضاً ممارسات إيجابية، حيث مُدِّت تصاريح الإقامة والعمل في عدد من البلدان الأوروبية وفي إندونيسيا وتايلند وشيلي وموريشيوس ونيوزيلندا، من بين بلدان أخرى، وإن اكتسبت بعض هذه التدابير صبغة مؤقتة⁽³⁷⁾. ووضعت بلدان أخرى كثيرة وسائل ابتكارية لتجهيز التأشيرات ووثائق السفر، واستلام طلبات الحصول على وثائق السفر على الإنترنت، وإنشاء مراكز اتصال للحصول على معلومات عن السفر الدولي. وذهبت بلدان أخرى إلى أبعد من ذلك فقامت بتسوية وضع المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة قانونياً، كما كان الحال في إيطاليا والبرتغال وزامبيا وفرنسا⁽³⁸⁾.

56 - ويشدّد الاتفاق العالمي على ضرورة أن تكون عودة المهاجرين آمنة تحفظ لهم كرامتهم وأن تكون عملية إعادة إدماجهم مستدامة لضمان رفاههم وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم. وهذا مجال تمس الحاجة فيه إلى بناء توافق في الآراء والتوصل إلى ممارسات جيدة من خلال التعلّم من الأقران. وتدعم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدول في جهودها لتعزيز القوانين والسياسات والممارسات بغية ضمان العودة الآمنة التي تحفظ الكرامة واستدامة إعادة الإدماج.

57 - وقد استثمرت عدة بلدان في تحسين عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين. فوضعت أذربيجان نظاماً إلكترونياً لإدارة حالات دخول إقليمها مجدداً من أجل تحسين الدعم المقدم للعائدين. وعقدت اليونيسف اجتماعات مع الحكومات وتعاونت معها بشأن عمليات العودة وإعادة الإدماج التي تراعي مصالح الأطفال، بما في ذلك في أمريكا الشمالية والوسطى⁽³⁹⁾. وأصدرت اليونيسف، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية حقوق الإنسان والشركاء من المجتمع المدني، توجيهات بشأن حماية حقوق الطفل في إطار سياسات وممارسات العودة في الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁰⁾.

58 - وزادت الجائحة من إلحاح الحاجة إلى كفالة أن تظل عودة المهاجرين، سواء أكانت قسرية أم طوعية، عودة آمنة تحفظ لهم كرامتهم. وعمليات العودة القسرية، إذا أسيء التعامل معها، تتطوي على مخاطر إضافية تهدد صحة وحقوق المهاجرين ومسؤولي الحدود وكذلك المجتمعات المحلية المضيفة.

(37) انظر: www.iom.int/sites/default/files/our_work/DMM/IBM/2020/en/covid-19iomissuebrief-immigration_consularandvisarecommendations.pdf

(38) انظر: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/un_network_on_migration_wg_atd_policy_brief_covid-19_and_immigration_detention_0.pdf؛ وانظر أيضاً: www.theguardian.com/world/2020/sep/15/foreign-covid-workers-in-france-to-be-fast-tracked-for-nationality

(39) انظر: <https://www.unicef.org/honduras/comunicados-prensa/honduras-es-sede-de-encuentro-regional-sobre-retorno-y-reintegracion-integral-de>

(40) انظر: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Guidance%20in%20children%27s%20rights%20%282019%29.pdf>

أما العودة الطوعية، فينبغي تيسيرها باتخاذ تدابير صحية محددة لمنع انتشار الجائحة. وقد يسّرت المنظمة الدولية للهجرة العودة الطوعية (وإعادة الإدماج، متى كان ذلك ممكناً) لحوالي 15 000 مهاجر منذ آذار/مارس 2020 من خلال تطبيق بروتوكولات خاصة بكوفيد-19. وأهابت الشبكة بالدول وقف عمليات الإعادة القسرية خلال انتشار الجائحة من أجل حماية صحة المهاجرين والمجتمعات المحلية وصون حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم⁽⁴¹⁾. وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان توجيهات بشأن كوفيد-19 وحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل إدارة الحدود⁽⁴²⁾، في حين توفر اليونيسف الدعم للحكومات في جميع المناطق من أجل إعادة إدماج الأطفال العائدين والأسر العائدة. وعلاوة على ذلك، أصدرت مفوضية شؤون اللاجئين اعتبارات قانونية رئيسية تتعلق بإمكانية دخول الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية إلى الأراضي الوطنية في سياق التصدي لكوفيد-19⁽⁴³⁾. ولا يزال ضمان مراعاة الأصول القانونية وتوافر الدعم لجميع العائدين يشكّل تحدياً مستمراً.

59 - وواجهت البلدان التي لها جاليات كبيرة في الخارج ضغوطاً خاصة. ففي سري لانكا، وضع مكتب العمالة الأجنبية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، خطة وطنية من أجل التصدي لكوفيد-19 الغرض منها إعادة السريلانكيين العاملين بالخارج إلى وطنهم بأمان.

60 - كما طرحت الجائحة مسائل أثارت شواغل البلدان التي تتوقع عودة مواطنيها بأعداد ضخمة في سياق يتسم بارتفاع معدلات البطالة. وستحتاج الدول إلى برامج إنمائية تتجاوز المدفوعات النقدية القصيرة الأجل وسيكون عليها أن تعمم برامج إعادة الإدماج على نطاق أوسع في إطار التخطيط للتنمية والتعافي الاقتصادي. وفي أفريقيا، أُدرجت مسألة عودة المهاجرين إلى سوق العمل وإعادة إدماجهم فيه كقضية ذات أولوية في مشروع خطة العمل الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي حتى قبل انتشار الجائحة؛ وستصبح هذه المسألة قضية حاسمة الأهمية في الأشهر المقبلة.

دال - تيسير الهجرة النظامية والعمل اللائق وإبراز الآثار الإيجابية للتنقل البشري على التنمية

61 - ثبت مراراً وتكراراً أن الهجرة والتنقل لهما آثار إيجابية على التنمية⁽⁴⁴⁾. وعلى الرغم من تزايد البلبلية على الصعيد الاقتصادي، اعترفت البلدان بالإسهامات التي قدّمها المهاجرون أثناء الجائحة من خلال عملهم كعمال أساسيين، ولا سيما في قطاعي الصحة والزراعة⁽⁴⁵⁾.

62 - ويحدّد الهدف 5 من الاتفاق العالمي عدداً من النهج المختلفة لتوفير سبل الهجرة النظامية، بدءاً من أطر التكامل الإقليمي ووصولاً إلى الاتفاقات الثنائية بشأن هجرة اليد العاملة، مع التأكيد على ضرورة

(41) انظر: <https://migrationnetwork.un.org/un-network-migration-official-statement-forced-returns-migrants-must-be-suspended-times-covid-19>.

(42) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/OHCHRGuidance_COVID19_Migrants.pdf و <https://bangkok.ohchr.org/un-human-rights-office-urges-asia-pacific-states-to-release-detained-migrants-suspend-forced-returns-amid-covid-19-crisis>.

(43) <https://www.refworld.org/docid/5e7132834.html>

(44) انظر على سبيل المثال: www.oecd-ilibrary.org/fr/how-immigrants-contribute-to-developing-countries-economies_5jfj2sg0970x.pdf

(45) انظر: <https://migrationdataportal.org/themes/migration-data-relevant-covid-19-pandemic>.

لم شمل الأسر حيثما أمكن وفتح قنوات مختلفة لمن لديهم احتياجات إنسانية أو من يحتاجون لحماية تصون حقوق الإنسان الواجبة لهم أو من لديهم طموحات تعليمية.

63 - وتقوم الحكومات باستمرار بتعديل نظم الهجرة فيها. وتشمل التغييرات الإيجابية الأخيرة إقرار حكومة ألمانيا قانون هجرة العمالة الماهرة (2020) الذي يوسع إمكانية الحصول على فرص العمل أمام المهنيين الأكفاء الوافدين إلى ألمانيا. أما إسبانيا التي أدارت في الماضي عددا من برامج العمالة، فقد وضعت في عام 2019 برنامجا تجريبيا مع السنغال لتنظيم هجرة اليد العاملة في القطاع الزراعي إلى جانب برنامج تجريبي لإصدار التأشيرات مع الأرجنتين. ويسرت منظمة الصحة العالمية إبرام اتفاق ثنائي لتدريب العاملين الصحيين السودانيين على العمل في المملكة العربية السعودية.

64 - وينبغي أن يكون تيسير الهجرة النظامية مواكباً لنوعية تجربة الهجرة التي خاضها المهاجرون أنفسهم. فقد ركزت عدة بلدان على تحسين ممارسات التوظيف والحد من المخالفات التي يرتكبها أرباب العمل (الهدف 6). وأدخلت حكومة كندا تغييرات على برنامج العمال الأجانب المؤقتين في عام 2019 لتتيح للعمال ترك الوظائف في بيئات العمل التي تنطوي على التعرض للإساءات والبحث عن عمل بديل دون تعريض وضعهم كمهاجرين للخطر. وتقوم بلدان كثيرة، بدعم من منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، بإجراء دراسات استقصائية لرصد الرسوم المرتبطة بالتوظيف والتكاليف ذات الصلة.

65 - والقطاع الخاص شريك رئيسي في هذه الإجراءات. ففي نيسان/أبريل 2020، نشرت المنظمة الدولية للهجرة توجيهات لأرباب العمل وجهات التوظيف لتعزيز حماية العمال المهاجرين⁽⁴⁶⁾، وهي تعمل بنشاط مع القطاع الخاص في آسيا من أجل تحديد التحديات والممارسات الناشئة للتخفيف من الآثار السلبية على المهاجرين⁽⁴⁷⁾. وتعمل منظمة العمل الدولية، من خلال مبادراتها ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالتوظيف العادل⁽⁴⁸⁾، مع الدول وقطاع التوظيف وأرباب العمل والمنظمات العمالية من أجل تعزيز ممارسات التوظيف الدولية⁽⁴⁹⁾.

66 - ويمكن أن تشكل أطر التكامل الإقليمي حاجزاً أساسياً يقي من أشد آثار الركود الاقتصادي، بما في ذلك حيثما تشجع هذه الأطر حركات التنقل الإقليمية. وفي هذا الصدد، دعمت منظمة العمل الدولية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في اعتمادها لبروتوكول بشأن حرية التنقل. وهناك إمكانية لتعزيز نماذج جديدة وابتكارية للمسارات النظامية التي تعترف بالحقائق الاقتصادية والعمالية في فترة ما بعد الجائحة وتعزز في الوقت نفسه التنقل الآمن والقائم على الحقوق.

(46) انظر: <https://iris.iom.int/covid-19-crisis-response>

(47) انظر: https://crest.iom.int/sites/default/files/document/labour_recruiter_rapid_assessment_-_executive_summary_revised_4.pdf

(48) انظر: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_536755.pdf

(49) انظر: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_748839.pdf

هاء - تحسين الإدماج الاجتماعي وإدماج المهاجرين

67 - ليس الإدماج الاجتماعي مجرد انعكاس لحالة المهاجرين في المجتمع فحسب، بل هو يعكس أيضاً قوة المجتمعات المحلية ورفاهها عموماً. وفي حين يمكن أن تضع الحكومات قوانين وأنظمة لتيسير الإدماج الاجتماعي والتنقل، فإن الإدماج عملية تشمل جميع أفراد المجتمع وتتطور باستمرار. وفي عالم تشهد فيه جميع البلدات والمدن تقريباً مستويات عالية من التغيير السكاني، تشكل هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من الحوكمة الرشيدة للهجرة.

68 - وقد اتخذ عدد من البلدان تدابير لتعزيز إدماج المهاجرين. فعقب عملية لتسجيل المواطنين الفنزويليين وتوفيق أوضاعهم، وضعت حكومة إكوادور عدداً من البرامج، بما في ذلك إنشاء "مركز جامع" لتلبية كافة احتياجات المهاجرين واللجئين وإطلاق حملات لمنع كراهية الأجانب والتمييز وتيسير الحصول على الخدمات الحكومية في مجالي التعليم والصحة مجاناً. وأصدرت الحكومة أيضاً بطاقات هوية على نفس الأساس الذي تستند إليه عند إصدارها هذه البطاقات للمواطنين. وتعكس هذه المبادرات الحاجة إلى عدم الاكتفاء بجانب واحد من جوانب الإدماج وإنما النظر أيضاً في المجموعة الواسعة من احتياجات الوافدين الجدد وحقوقهم. والدعم المقدم من المجتمع الدولي ضروري للحفاظ على هذا النهج وتعميقه؛ فعلى سبيل المثال، ركز الصندوق الكندي للمبادرات المحلية على وضع المهاجرين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في إكوادور، فقدّم الدعم اللازم للحصول على الخدمات والوصول إلى شبكات الدعم بالشراكة مع المجتمع المدني المحلي.

69 - وبدون هوية قانونية (الهدف 4) في بلد الإقامة، قد يُحرم المهاجرون من الخدمات الأساسية ولا يستطيعون العثور على عمل أو سكن أو فتح حسابات مصرفية. وينبغي أن تكفل للمهاجرين واللجئين إمكانية تسجيل مواليدهم ومنح جنسيتهم لأطفالهم دون تمييز على أساس جنساني أو أي عوامل أخرى بوصف ذلك تدبيراً هاماً للحد من خطر انعدام الجنسية⁽⁵⁰⁾. وقد اتخذت حكومة البرتغال إجراءات تهدف إلى تزويد جميع المهاجرين بأرقام الضمان الاجتماعي، بغض النظر عن وضعهم القانوني، على نحو يسمح لهم بالحصول على الدعم الاجتماعي الأساسي. ويمكن أيضاً أن تسهل الوثائق التنقل، فالمهاجرون المطمئنون إلى وضعهم القانوني يكونوا أكثر استعداداً للعودة إلى وطنهم لفترات قصيرة.

70 - وعززت بعض البلدان الأخرى إجراءات إصدار الوثائق لرعاياها. فشرعت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في إصدار جوازات السفر الإلكترونية في عام 2019، في حين بدأت حكومة كينيا في رقمنة السجلات المدنية والتعجيل بإصدار وثائق التسجيل المدني (شهادات الميلاد والزواج والوفاة، على سبيل المثال). وترتبط هذه المبادرة بجهد أوسع نطاقاً للاعتراف بالأقليات العديمة الجنسية، مثل قبائل الماكوندي، ومنحهم الجنسية الكينية.

71 - إن حصول المهاجرين على الخدمات ليس دائماً أمراً سهلاً (الهدف 15)⁽⁵¹⁾. فالمهاجرون الوافدون بشكل غير قانوني لا يستطيعون في الغالب الحصول على الرعاية الصحية أو الإفصاح عن معلومات عن حالتهم الصحية أو هم يعزفون عن طلب هذه الرعاية أو تقديم تلك المعلومات خشية الاحتجاز أو الترحيل

(50) انظر: www.refworld.org/docid/58cfab014.html؛ و <https://www.refworld.org/docid/5a0ac8f94.html>.

(51) انظر: <https://migrationnetwork.un.org/enhancing-access-services-migrants-context-covid-19-preparedness-prevention-and-response-and-beyond>.

أو توقيع العقوبات عليهم أو خوفاً من أن يعرضهم ذلك لمخاطر من هذا القبيل بسبب وضعهم كمهاجرين. وقد نظمت تركيا دورات تدريبية للمهاجرين لتعريفهم بحقوقهم، بينما وسّعت صربيا نطاق التغطية الصحية الشاملة حتى يتسنى للمهاجرين الاستفادة منها في إطار جهود التصدي لكوفيد-19.

72 - وتبدي سلطات المدن أيضاً روحاً قيادية في جهود تنفيذ الاتفاق العالمي. ففي المغرب، عملت مدينة الرباط وعدة مناطق أخرى مع عدد من كيانات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والخدمات الأساسية للمواطنين وفئات المهاجرين على حد سواء. وفي تونس، وسّعت بلدية مدينة صفاقس نطاق البرامج الاجتماعية للمهاجرين من سكان المدينة في سياق جائحة كوفيد-19.

73 - وبالنظر إلى أن الإدماج يبدأ على المستوى المحلي، فإن اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها للنهوض بأهداف الاتفاق العالمي هو أمر حيوي. والحكومات المحلية قادرة على المضي قدماً بجهود الوفاء بالعديد من الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي. وتعمل اليونيسف في إطار من الشراكة مع الحكومات المحلية على تلبية احتياجات الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم مقارنة بغيرهم وعلى إبراز أصواتهم. وفي هندوراس، تعمل اليونيسف مع 38 بلدية لتوفير الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال المهاجرين العائدين وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر، في حين يخصص مجلس الشباب في بوستونا بسولوفينيا مقعدين للأطفال المهاجرين.

74 - وتدعم الحكومات التنمية أيضاً من خلال إشراك مجتمعات الشتات. فقد أنشأت حكومة كينيا مجلساً وطنياً للمغتربين ووضعت حافظة استثمارات لهم بالتعاون مع المصارف المحلية. وأنشأت ألمانيا برنامجاً لتعزيز الآثار الإيجابية لمشاركة المغتربين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في 22 بلداً شريكاً.

سادساً - الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لدعم الاتفاق العالمي

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

75 - تُعهم الهجرة على أنها مسألة شاملة لعدة قطاعات تتطلب معالجتها اتخاذ مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة لإجراءات ذات صلة؛ وفي ضوء ذلك، كان قرار الأمين العام بإنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لتعزيز العمل المنسق بشأن الهجرة داخل منظومة الأمم المتحدة موضع ترحاب في سياق الاتفاق العالمي.

76 - وقد أنشئت الشبكة في أواخر عام 2018. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بالتنسيق أعمالها في حين تشكّل ثمان وكالات لجننتها التنفيذية⁽⁵²⁾. والشبكة مفتوحة لجميع كيانات الأمم المتحدة كما أنها تشترك بشكل استباقي مع آليات التنسيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وهي تتلقى الدعم من أمانة خاصة بها تستضيفها المنظمة الدولية للهجرة وتضم في عضويتها موظفين معارين إليها من مفضية شؤون اللاجئين واليونيسف.

(52) منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ومنذ بداية الجائحة، انضمت منظمة الصحة العالمية إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية بناءً على دعوة وجهت إليها.

77 - وعلى مدى السنتين الماضيتين، أحرزت الشبكة تقدماً ملحوظاً. فقد أُرست خطة عمل مركزة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذها للاتفاق العالمي، ويسّرت التعاون الموسّع بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري، ووسّعت شراكاتها مع الجهات صاحبة المصلحة بسبل منها إشراك هذه الجهات في الأفرقة العاملة⁽⁵³⁾، ووضعت أدوات رئيسية لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، قدمت الشبكة الدعم لتنظيم الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي، وهي تستعد حالياً لإجراء مداورات الدول الأعضاء بشأن الاتفاق بمشاركة هامة من الجهات صاحبة المصلحة.

78 - وقد وضعت الشبكة توجيهات يُعمل بها في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل رئيسية، أبرزها المسائل المتعلقة بالإجراءات البديلة لاحتجاز المهاجرين، بما في ذلك إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين، وتلك المتصلة بإمكانية الحصول على الخدمات وبالعودة القسرية، وهي مسائل تفاقت بسبب إجراءات التصدي لكوفيد-19 على الصعيد الوطني.

79 - وعزّزت الشبكة أيضاً قدرة الأمم المتحدة على التحدث بصوت واحد بشأن المسائل المتصلة بالهجرة. وفي الأيام الأولى التي تلت تفشي كوفيد-19 عالمياً، أهابت الشبكة بالمجتمع العالمي اعتماد نهج شامل للجميع إزاء التصدي للجائحة، داعيةً الدول إلى التصدي للتمييز ضد المهاجرين ومكافحته⁽⁵⁴⁾. وأعقب ذلك البيان بيانات وموجزات سياساتية عن عمليات العودة القسرية والتحويلات المالية وتيسير الحصول على الخدمات ودعم الجهات صاحبة المصلحة في التصدي لكوفيد-19، عُقدت بالتزامن معها "جلسات استماع" جمعت أعضاء الشبكة مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل التوصل لفهم أفضل لآثار الجائحة على أرض الواقع⁽⁵⁵⁾.

80 - وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري حيث يكون لتنفيذ الاتفاق العالمي أكبر الأثر، تتضح أيضاً القيمة المضافة التي تسهم بها الشبكة. فقد أدمج 31 هيكلًا للتنسيق في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وذلك كبرهان واضح لاقى الترحاب يدل على التحول إلى مزيد من التنسيق في الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بشأن الهجرة⁽⁵⁶⁾. وعلاوة على ذلك، أنشئت أو عزّزت منذ كانون الثاني/يناير 2020 ستة هيكل إقليمية لتنسيق شؤون الهجرة، واقترن ذلك أيضاً بمشاركة نشطة من الشبكة في عدد من التحالفات القائمة على المسائل المتصلة بالهجرة التي يجري إنشاؤها تدريجياً في إطار الاستعراض الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدّم في السنتين المقبلتين بعد تنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالكامل وإرساء هيكلها الإقليمي الجديد ومع الإطلاق التجريبي المقرر لأدوات تنفيذ الاتفاق العالمي التي وضعتها الشبكة.

81 - وأحرزت الشبكة أيضاً تقدماً كبيراً في إرساء العناصر الثلاثة لآلية بناء القدرات التي تقرر إنشاؤها في الاتفاق العالمي. وخطت منصة المعارف العالمية ومركز الاتصال - وهما "حيز افتراضي لعقد الاجتماعات" على صعيد المجتمع الدولي - خطواتها الأولى على الإنترنت، مع تكوين شبكة للممارسات المهنية من خلال محافل النقاش، ومنها محفل أرسى بالتعاون مع حكومة ألمانيا بشأن الهجرة والرقمنة

(53) انظر: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/documents/final_nw_workplan.pdf.

(54) انظر: <https://migrationnetwork.un.org/statements/covid-19-does-not-discriminate-nor-should-our-response-ar>.

(55) انظر: <https://migrationnetwork.un.org/covid-19>.

(56) انظر: <https://migrationnetwork.un.org/country-and-regional-networks>.

”Migration 4.0“)، إلى جانب محفل سيضم مدخلات تقدّم للاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي من أجل تحسين المعلومات التي يركز عليها عمل منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022. ونظراً للتزايد الهائل في البحوث والبيانات المتعلقة بالهجرة على مدى العقدين الماضيين، فإن منصة المعارف تواجه تحدياً يتمثل في أن تكون شاملة ويسهل في الوقت نفسه الاطلاع على محتواها، وذلك من خلال اختيار أكثر الخبرات أهمية بدلاً من مجرد جمعها.

82 - وقد أنشأت الشبكة في أيار/مايو 2019 ”صندوق بدء التشغيل“ أو صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لدعم الاتفاق العالمي الذي تلقى التزامات بتقديم موارد بحوالي 12 مليون دولار حتى الآن. والصندوق تديره لجنة توجيهية متنوعة وشاملة وهو يركز دعمه على المبادرات المشتركة بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وقد تلقى الصندوق الاستثماري 50 طلب تمويل في سنته الأولى، فيما يعد دليلاً على استجابته لحاجة ماسة لدى الدول الأعضاء.

83 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثبتت اللجنة التوجيهية التزامها بالنهج الشامل الجامع الذي يتبعه الاتفاق العالمي بتخصيصها الأموال لمجموعة أولية من البرامج المشتركة الموزعة على المجالات المواضيعية العامة الخمسة للصندوق الاستثماري. والصندوق، وهو مقبل على تنفيذ 30 برنامجاً إضافياً آخر يُنتظر اعتمادها وتغطي طائفةً واسعة من المسائل بدءاً من تيسير حصول الأطفال المهاجرين على التعليم في تايلند ووصولاً إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في كوستاريكا وضمان سلامة الهجرة لجميع النساء اللائي ينتقلن من جنوب أفريقيا والبيها وعبرها، مهياً رهناً بتوافر التمويل لمساعدة العديد من الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاق العالمي وإحداث أثر إيجابي على حياة المهاجرين في جميع أنحاء العالم.

84 - وستسعى الشبكة مع توسّعها إلى تعزيز جهود الدول وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة في تنفيذها للاتفاق العالمي ومتابعتها واستعراضها له. وفي هذا الصدد، دعا عدد من الحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية إلى تعزيز عمليات الدعم اليومية المالية والعملية التي يُضطلع بها لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها للاتفاق العالمي، إلى جانب إقامة شراكات قوية بين الشبكة والعواصم.

سابعاً - الخلاصة والتوصيات

85 - شكّل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية خطوةً هامة صوب تعزيز التعاون العالمي بشأن الهجرة، وكان بمثابة دعوة إلى وضع سياسات شاملة مرتكزة على الحقوق لكفالة فرص النجاح للمهاجرين وتحقيق الازدهار لمجتمعاتهم. وعلى نحو ما أُشير إليه في الفقرة 9 من الاتفاق العالمي، من الأهمية بمكان أن توخّدنا التحديات التي تشكلها الهجرة الدولية والفرص التي تتيحها، بدلاً من أن تفرق بيننا.

86 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي في بعض المناطق، في حين عجلت بتنفيذه في مناطق أخرى. ومع استمرار تداعيات الجائحة بما لها من وقع على حياة الناس وسبل عيشهم، يصبح التحدي الرئيسي الذي يواجهه الدول هو كيفية دعم التطورات الإيجابية في مجال السياسات العامة والتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مع تحسين التعافي من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين. وعلى نحو ما بيّنه الموجز السياساتي للأمم المتحدة لعام 2019 بكوفيد-19 والأشخاص المتنقلين، تتيح أزمة كوفيد-19 فرصة لإعادة تصور التنقل البشري لما فيه مصلحة

الجميع مع المضي قدماً في الوفاء بالالتزام الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 القاضي بعدم ترك أحد خلف الركب.

ألف - تنفيذ الاتفاق العالمي

87 - سعياً إلى تحقيق ما تقدّم وبغية النهوض بتنفيذ الاتفاق العالمي، تُقدم إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) مواصلة وتعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي لتحسين حوكمة الهجرة والتعاون بشأنها على جميع المستويات من خلال وضع خطط تنفيذ وطنية شاملة تتماشى تماماً مع المبادئ التوجيهية والأهداف الواردة في الاتفاق العالمي وأهداف وغايات التنمية المستدامة، وتعميم اعتبارات الهجرة في خطط العمل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الاستجابات السياساتية وجهود التعافي المتصلة بجائحة كوفيد-19 وسعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تنفيذ تدابير وممارسات للتصدي لكوفيد-19 تتماشى مع الاتفاق العالمي وتبنى على المبادئ الأربعة المبينة في الموجز السياساتي للأمين العام المتعلق بكوفيد-19 والأشخاص المتنقلين، بسبل منها إقامة تعاون ثنائي وإقليمي، بالاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل اللائق؛

(ج) المشاركة بنشاط في آليات متابعة الاتفاق العالمي واستعراضه وتيسير المشاركة المجدية للجهات صاحبة المصلحة، واغتنام جميع الفرص ذات الصلة لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف والتعلم من الأقران بشأن تطوير الممارسات والدروس المستفادة والتحديات المستمرة بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي وضمان إجراء مناقشات جادة في المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة في عام 2022؛

(د) تعزيز الخطاب المبني على الأدلة بشأن الهجرة، ومضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للتمييز ضد المهاجرين، ودعم الإدماج والتماسك الاجتماعيين بين المجتمعات المحلية المضيفة والمهاجرين؛

(هـ) النظر في تنظيم وزيادة الدعم المالي المقدم لتنفيذ الاتفاق العالمي من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لدعم الاتفاق العالمي.

باء - أداء الترتيبات المؤسسية

88 - دعماً لتنفيذ الدول الأعضاء للاتفاق العالمي، ستقوم منظومة الأمم المتحدة، من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ومنسّقها، بما يلي:

(أ) التشجيع تماماً بروح التعاون اللازمة لمواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى الدول لتنفيذ الاتفاق العالمي، بوسائل منها توفير الأدوات والتوجيه والدعم لخطط التنفيذ الوطنية وإنشاء وتعزيز هيكل لتنسيق الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي على نطاق المنظومة؛

(ب) التحدث بصوت واحد بشأن القضايا الملحة التي تدعو إلى التعاون على نطاق المنظومة، من أجل تسليط الضوء على أفضل الممارسات وتوجيه الانتباه إلى الحالات العاجلة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية؛

(ج) ضمان التعاون الوثيق مع آليات التنسيق الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج المسائل المتصلة بالهجرة - ولا سيما نظام المنسقين المقيمين الذي جرى تنشيطه - عن طريق السعي بنشاط إلى تحقيق التأزر وتجنب الازدواجية؛

(د) دعم إمكانية وصول جميع الجهات صاحبة المصلحة ومشاركتها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية بشكل مجد دعماً لتنفيذ الاتفاق العالمي.